



منشور رقم: 2017/04

إلى السيد وزير الدولة

والسيدة والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين

والسيدات والسادة كتاب الدولة المختربين

الموضوع : إحداث اللجنة التقنية الدائمة لتبني المبادرات التشريعية البرلمانية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، ينص الفصلان 78 و82 من الدستور على حق أعضاء البرلمان في التقدم باقتراح القوانين، وعلى تخصيص مجلسى البرلمان ليوم واحد على الأقل في الشهر، لدراسة مقترنات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة.

كما تنص المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسخير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، على تخصيص الحكومة لاجتماع مرة في الشهر على الأقل، لدراسة مقترنات القوانين التي يتقدم بها أعضاء البرلمان من الأغلبية والمعارضة، وتحديد موقف الحكومة منها.

ومن جهة أكيد البرنامج الحكومي، برسم الولاية التشريعية العاشرة (2016-2021)، على الانفتاح على كل مبادرات تطوير علاقة الحكومة مع البرلمان والتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية. ولهذه الغاية، يشرفني إهاطتكم علما بأنه تقرر إحداث لجنة تقنية دائمة، تحت إشراف رئيس

الحكومة، لتبني المبادرات التشريعية البرلمانية يعهد إليها القيام بالمهام التالية:

- دراسة مقترنات القوانين التي تم إحالتها على الحكومة من قبل البرلمان، من الناحية القانونية، وإعداد مذكرة ملاحظات بشأنها عند الاقتضاء، مرفقة بالمقترنات الممكن تقديمها بشأنها؛

- تتبع وتنسيق موقف القطاعات الوزارية المعنية من مقترنات القوانين المقدمة، خلال مرحلة دراستها ومناقشتها من قبل اللجن البرلمانية المختصة؛

- حث القطاعات المعنية على التفاعل الإيجابي مع مقتراحات القوانين في ضوء موقف الحكومة بشأنها والسهر على احترام الآجال القانونية المتعلقة بدراستها من قبل السلطات الحكومية المعنية بها؛
- اقتراح التدابير التي من شأنها تعزيز التزام الحكومة بالتفاعل إيجابياً مع المبادرات التشريعية.

وتتألف اللجنة التقنية الدائمة من ممثل عن رئيس الحكومة بصفته منسقاً للجنة، وممثلي الأمانة العامة للحكومة، والوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وممثلي الوزارات المعنية بمقترنات القوانين المبرمجة في جدول أعمال اجتماع اللجنة.

ويُعهد إلى الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني القيام بأعمال الكتابة الدائمة لهذه اللجنة التي تتولى إعداد تقرير شهري لمجلس الحكومة حول وضعية مقتراحات القوانين المحالة على الحكومة، وموقف هذه الأخيرة بشأنها. ويمكن للجنة إحداث لجن موضوعاتية، عند الاقتضاء، لمساعدتها على القيام بالمهام المنوطة بها.

ومن أجل انتظام عملها، فقد تقرر أن تنعقد مرة كل شهر، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، وفق جدول أعمال يقترحه الأمين العام للحكومة بتنسيق مع الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة، وتوجه الدعوة إلى أعضائها يومين قبل التاريخ المحدد لانعقادها. ومن أجل ضمان اللتزامية والنجاعة في أشغالها فإنه يتبع على القطاعات الوزارية المعنية تعيين ممثلين دائمين عنها، يعهد إليهم على الخصوص، بتسهيل التواصل بين اللجنة المذكورة والقطاع الوزاري المعنى، مع التقيد باحترام الآجال المحددة لبلورة الموقف القطاعي الملائم قصد عرضه على اللجنة.

لذا أهيب بكم إلى دعم عمل اللجنة المذكورة، والحرص الدائم على التواصل والتعاون مع اللجان البرلمانية المعنية لبرمجة مناقشة مقتراحات القوانين والاستعداد الدائم للتفاعل الإيجابي معها، على أساس التقييد بموقف الحكومة، انسجاماً مع أحكام الدستور ومتطلبات البرنامج الحكومي. كما أهيب بكم إلى العمل على تعميم هذا المنشور على كافة المصالح المعنية التابعة لكم، وحثّها على مواصلة التنسيق والتعاون من أجل التفعيل الأمثل لمضمونه.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة



سعد الدين العثماني